تمهيد

تختص الإدارة الجبائية بتنفيذ القوانين الضريبية والتحقق من سلامة تطبيقها حماية لحقوق الخزينة من جهة وحقوق الممولين من جهة أخرى، لهذا فإن تنظيم الإدارة وتهيئة الجو الملائم الذي يستشعر فيه المكلف بروح الألفة والتعاون والراحة النفسية والاحترام كلها أمور ضرورية لهذه الإدارة لتأدية دورها ورفع كفاءتها وحسن تنفيذها للنظام الضريبي الذي يساعد المجتمع على تحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

فالإدارة الجبائية تتميز بمهامها الصعبة والمهمة مقارنة بالإدارات الأخرى، فهي مسؤولة عن تأسيس الإيرادات مما يفسر أن قوة هذه الإدارة أو ضعفها يترتب عليه حصول أو خسارة الدولة للحصيلة الضريبية.

وإيمانا منا بأهمية ودور الإدارة الجبائية، في تفعيل الجباية الضريبية وزيادة التحصيلات المالية للخزينة وتوسيع قاعدة التكليف الضريبي وبالتالي تحقيق العدالة الضريبية لمكلفيها وأداء هذه المهمة.

ومن هنا سيتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الإدارة الجبائية وظائفها ومقومات نجاحها

المبحث الثاني: تطور الإدارة الجبائية في الجزائر

المبحث الثالث: مفهوم وجودة التصريحات الجبائية

المبحث الأول: ماهية الإدارة الجبائية وظائفها ومقومات نجاحها

منح القانون للإدارة الجبائية حقوقا وصلاحيات من شأنها أن تسمح لهذه الأخيرة القيام بعملية التحصيل الضريبي، باعتبارها المكلف بتطبيق التشريع الضريبي والتحقق من سلامة ذلك التطبيق وبالتالي تحسين جودة الإدارة الجبائية ورفع كفاءتها، والتثبت من صحة تنفيذها للنظام الضريبي.

المطلب الأول:تعريف الإدارة الجبائية ومهامها

تختص الإدارة الجبائية بتنفيذ القوانين الجبائية والتحقق من سلامة تطبيقها لحماية حقوق الدولة من جهة وحقوق الممولين من جهة ثانية واقتراح التعديلات والتشريعات الجبائية التي ترقى بالنظام الجبائي إلى درجات الاتقان وتساعد المجتمع على تحقيق أهدافه. [1]

الفرع الأول: تعريف الإدارة الجبائية

يمكن التطرق إلى التعاريف التالية:

أولا: إن الإدارة الضريبية تعرف بذلك الجهاز الفني الذي يتمتع بالشرعية القانونية والذي يتحمل مسؤولية تنفيذ التشريع الضريبي ويعمل كهمزة وصل بين المكلفين بالضريبة والنظام الضريبي، وتعتبر الإدارة الضريبية عامل أساسي ومحرك للإصلاح الجبائي، إذ أنها هي التي سوف تقوم بتطبيق مختلف الإجراءات والتشريعات وتحسيس المكلف بها، فالتشريع الجبائي وحده غير قادر على تحقيق أهداف السياسة الجبائية ما لم تتوافر إدارة ضريبية تتميز بدرجة عالية من الكفاءة، إذ أن (النظام الضريبي الأحسن تصورا لا تكون له قيمة إلا بفضل الإدارة التي تطبقه.[2]

ثانيا: الإدارة الجبائية هي فرع من فروع الإدارة المالية والتي هي بدورها جزء من الإدارة الحكومية(الإدارة العامة)، فهي عملية توجيه الجهود البشرية لتحقيق أهداف معينة وذلك بإستعانة بالموارد المتاحة وإستغلالها بالطرق المثلى لتحقيق هدف معين.[3]

ثالثا: يقصد بالإدارة الضريبية السلطة التنفيذية التي يناط بها تنفيذ التشريع الضريبي، وذلك من خلال التخطيط ورسم السياسات وإعداد برامج العمل والجدولة الزمنية للأنشطة المختلفة للعمل الضريبي.[4]

---

[1] حامد عبد المجيد دراز، **النظم الضريبية**، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1994، ص 109.

[2] منور أوسرير، أحمد حمو، **جباية المؤسسات**، مكتبة الشركة الجزائرية، بودواو، الجزائر، 2009، ص 77.

[3] عبد الباري درة وأخرون، **الإدارة الحديثة المفاهيم والعمليات**، جامعة الإسراء، عمان، الأردن، 1994، ص 04.

[4] وفاء يحي أحمد حجازي، **المحاسبة الضريبية**، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، ص 22.

رابعا: تشكل الإدارة الجبائية الجهاز المكلف بتطبيق التشريع الضريبي والتحقق من سلامة ذلك التطبيق حماية لحقوق الدولة والممولين على حد سواء، بالإضافة إلى اقتراح التعديلات والتشريعات الجبائية قصد تحسين كفاءة النظام الجبائي.[1]

خامسا: تمثل إدارة الضرائب مجموع الهيئات العامة وما تتفرع إليه من فروع وما تتضمنه من درجات وظيفية متعددة والتي تشكل بمجملها مجموعة العمليات التي تهدف إلى تطبيق وتنفيذ قانون الضريبة.[2]

الفرع الثاني: مهام الإدارة الجبائية

إن الإدارة الجبائية من الإدارات ذات المهام الصعبة والمهمة في نفس الوقت ، فمهامها صعبة حيث يناط بها تطبيق القانون الضريبي ومن هنا تنشأ العلاقات الصعبة والمتشابكة مع الملزمين بأنواعهم المختلفة وأنشطتهم المتعددة وتقوم الإدارة الجبائية بالمهام التالية:[3]

- تحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلفين وتوعيتهم بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات؛
- الشفافية في تزويد المكلفين بالمعلومات الجبائية ونشر التقارير والإحصاءات التطبيقية؛
- تفسير التشريع الضريبي من خلال إصدار القرارات التنظيمية وتطبيق هذا القانون؛
- تحصيل الديون الضريبية من لدى المكلفين؛
- تقدير الغرامات الضريبية وغرامات التأخير؛
- تنظيم وتسيير المصالح الضريبية وضبط انتشارها عبر الأقاليم؛
- إدارة الموارد البشرية الضريبية عن طريق تأهيلها، توظيفها، تكوينها وفق الإجراءات المعتمدة في الإدارات العمومية؛
- القيام بالتحقيقات الضريبية في مجال مكافحة الغش الضريبي؛
- إدارة تكنولوجيا المعلومات الضرورية لعملها سواء بشكل مباشر أو من خلال اللجوء إلى المقاولة من الباطن[4]؛
- القيام بالمراقبة الضريبية.

[1] ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 113.

[2] يحياوي نصيرة، **الضرائب الوطنية والدولية**، الأوراق الرقاء، الجزائر، 2010، ص 189.

[3] لؤي الحاج شحادة، **تحديث وتطوير الإدارة الضريبية**، نشرة وزارة المالية، بيروت، لبنان، 2007، ص 10.

[4] عبد المجيد قدي، **دراسات في علم الضرائب**، دار جرير للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص- ص271-272.

المطلب الثاني: وظائف الإدارة الجبائية والتزاماتها

إن اختلاف النظم الضريبية من مجتمع لأخر يؤدي إلى اختلافات هامة في تفصيلات العمل وإدارة الضرائب، إلا أن الوظائف الأساسية والرئيسية لتلك الإدارات تكاد تتطابق جميعها في خطوطها العريضة، والإدارة الضريبية مثلها مثل الإدارات العامة الأخرى في الدولة. بحيث تلتزم بالالتزامات التي يشار إليها في القانون الإداري أو اللوائح و القوانين العامة في الدولة.

الفرع الأول: وظائف الإدارة الجبائية

يكاد يجمع الكل أن يكون تنظيم إدارات الضرائب وفقا لمبدأ "مركزية التوجيه،ولامركزية التنفيذ" وهنا ينبثق نوعين من الوظائف عن الإدارة الضريبية وهما:[1]

أولا:وظائف الإدارة المركزية(العامة): ومن هذه الوظائف

1- **وظيفة التخطيط**:

يهتم التنظيم في مجال الإدارة الجبائية على حصر مهام الإدارة الجبائية في ظل النظام السائد، ثم تشكيل الهيكل التنظيمي وتحديد أفراد الإدارة وتفويض كل فرد السلطات والصلاحيات التي تمكنه من أداء أعماله على الوجه الأمثل.

2**- وظيفة التوجيه**:

يتضمن التوجيه إعداد النماذج المتعلقة بكافة عمليات الإدارة الجبائية وإصدار التفسيرات المتعلقة بها، ثم إيصال كل التوجيهات للمسئولين وترغيبهم للعمل بها والإشراف على تطبيقها قصد ضمان تضافر الجهود وتوحيد المعاملة بين فروع الإدارة الجبائية.[2]

3- **وظيفة إدارة القوى العاملة**: وهي تتضمن النقاط التالية

- اختيار أكفأ الموظفين للعمل بالإدارات الجبائية؛
- تدريب الموظفين وإعدادهم لممارسة أعمالهم التخصصية؛
- حسين أوضاع العاملين ماديا واجتماعيا لكسب إخلاصهم للعمل؛
- توفير كافة الإمكانيات اللازمة لتهيئة الجو الملائم للعمل كاتساع حجرات المكاتب...لخ.

[1] جمال أبو يونس، **إدارة الضرائب المباشرة في فلسطين**، مذكرة ماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2003، ص 34.

[2] شريف مصباح أبو كرش، **إدارة المنازعات الضريبية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 19.

4- **وظيفة المتابعة والرقابة:**

تسمح الرقابة في مجال الإدارة الجبائية بتقييم انجازات الإدارة وتحديد الهداف التخطيط الضريبي والعمل على تجنبها واكتشاف الأخطاء والانحرافات قصد تحليلها ومعالجتها بشكل يضمن عدم تكرارها في المستقبل بالإضافة إلى متابعة تقارير الإدارات التنفيذية والتأكد من صحتها ودقتها[1].

ثانيا: الوظائف التنفيذية: يمكن تلخيص أهم وظائف الإدارة التنفيذية بما يلي:

1- **التخطيط قصير الأجل:**

ويكون ذلك من خلال وضع خطط العمل السنوية لجميع أقسام الإدارة التنفيذية وينبثق أساسا من الإطار العام للخطة الضريبية التي حددتها الإدارة[2].

2- **حصر الممولين:**

هي العملية التي يتم بمقتضاها تحديد الأشخاص الخاضعين لكل ضريبة وتنطبق عليهم أحكام القوانين الضريبية، وتدوين أسمائهم في سجلات الإدارة الضريبية.

3- **ربط الضريبة:**

المقصود بمرحلة ربط الضريبة كافة الإجراءات والخطوات التي تتبعها الإدارة التنفيذية منذ استلامها لإقرار الممول حتى يتم تحديد دين الضريبة المستحقة على الممول بصفة نهائية، فهي تشمل عمليات الفحص والربط والمراجعة وإخطار الممول بالنتيجة.

4- **تحصيل الضريبة:**

عندما يتم تحديد دين الضريبة المستحقة على الممول بصفة نهائية وتصبح الضريبة واجبة الأداء يحول الملف للتحصيل، وتحديد المبالغ التي دفعها خلال العام سواء عن طريق الحجز من النمبع أو الأقساط أو ما سدده من واقع الإقرار عند تقديمه.

5- **المتابعة والرقابة:**

تختلف مهام المتابعة والرقابة على مستوى الإدارات التنفيذية عنها على مستوى الإدارة المركزية ويتمثل الاختلاف في الإجراءات لرفع الدعاوى المدنية والجنائية ومتابعتها، والثانية تعنى بمكافحة التهرب الضريبي في النطاق الجغرافي للإدارة التنفيذية.ومع ذلك فإنهما يشتركان في متابعة تحقيق أهداف الخطة واستخراج الإحصاءات وتحليل البيانات.

[1] منور أوسرير، أحمد حمو، **مرجع سابق**، ص 78.

[2] حامد عبد المجيد دراز، **مرجع سابق**، ص 153.

الفرع الثاني: التزامات الإدارة الجبائية

تعتبر إدارة الضرائب إحدى الإدارات العامة حيث تلتزم بالالتزامات العامة التي يشار إليها في القانون الإداري أو تنظيمات الإدارة العامة، وكونها إدارة متخصصة في ربط الضرائب وتحصيلها فتفرض عليها التزامات في هذا المجال. رغم عدم وجود نصوص صريحة تحدد ذلك وسنتطرق إلى هذه الالتزامات فيما يلي[1]:

أولا: التزامات الإدارة الجبائية العامة

سيتم التطرق إلى ثلاث نقاط رئيسية تمثل التزام الإدارة العامة:

1- التطبيق الصحيح للقانون وعدم إصدار تفسيرات متناقضة، حيث تلتزم كل الإدارات والهيئات بتطبيق القانون وبالتالي فهي ملزمة بمراعاة جانب الصحة والدقة في تطبيق تلك القوانين.

2- عدم تعسف الإدارة الجبائية في استخدام السلطات المخولة لها، فالقوانين والدساتير تلزم كل إدارة عدم التعسف في استخدام الحقوق والسلطات الممنوحة لها بواسطة القانون.

3- احترام حرية المكلف فهو يتمتع بحماية القانون، والإدارة الجبائية بوصفها تتعامل مع المكلفين كأفراد فهي ملزمة بمراعاة هذا الحق من جانب[2]:

- عدم التدخل في الحياة الشخصية للمكلف؛
- حق المكلف في الدفاع عن نفسه والاعتراض؛
- احترام وقت المكلف.

ثانيا: التزامات الإدارة الجبائية الخاصة

من أهم الالتزامات التي تقع على عاتق الإدارة الجبائية ما يلي:

1- الالتزام بسر المهنة وذلك ليس حكرا على الإدارة الجبائية وحدها وإنما يعتبر ألزاما على كل الإدارات العامة في الدولة؛

2- عبء الإثبات في بعض الحالات التي تقع على عاتق الإدارة الجبائية؛

3- الالتزام بإشعار المكلف وإخطاره وهو من اختصاصات هذه الإدارة، فمن واجبها تبليغ المكلف وإشعاره بقرار ربط الضريبة وقيمتها؛

4- الالتزام بإعلام المكلف بحقوقه وواجباته، وهذا له مزايا وفوائد للإدارة الجبائية والمكلف على حد سواء؛

5- الالتزام برد المبالغ المحصلة وهذا يعتبر من الالتزامات القانونية بالنسبة للإدارة الجبائية.

---

[1] أمين الساعاتي، **أصول علم الإدارة**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1997، ص 23.

[2] أعاد حمود القيسي وأخرون، **الوجيز في القانون الإداري**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 1998، ص 155.

المطلب الثالث: مقومات نجاح الإدارة الجبائية

يتطلب نجاح إدارة الضرائب في تأدية وظائفها عدة مقومات نجملها فيما يلي[1]:

1- توفر العناصر الفنية والإدارية ذات الكفاءة العالية والخبرة الواسعة،وذلك من خلال تكوين متخصص في الضرائب،والذي يرفع مستوى تأهيل وتدريب تلك العناصر مع وضع برنامج تدريب دوري؛

2- ترقية الحوار بين الإدارة والمكلف لتحسين العلاقة بينهما وكسب ثقة المكلف؛

3- يجب على الإدارة الجبائية أن تضمن أحسن تطبيق النظام الجبائي،وتؤمن له الظروف الموضوعية لأخلاقيات العمل الجبائي ومردوديته التامة؛

4- وضع نظم رقابة جبائية فعالة، والتي تتميز بدقتها وسرعة اكتشاف مختلف المخالفات المرتكبة،مع فرض العقوبات المناسبة لمرتكبيها؛

5- القضاء على السلوك الإداري البيروقراطي، حيث أن هذا الأخير يؤثر سلبا على مردودية النظام الجبائي؛

6- تزويد مختلف الإدارات الجبائية بأجهزة الإعلام الآلي قصد إتقان العمل وسرعة تنفيذه، كما يمكن حصر جميع المكلفين وتحديد ما يستحق عليهم من ضرائب؛

7- تبسيط قوانين الضرائب وإجراءات تنفيذها حتى يسهل عمل موظفي إدارة الضرائب من جهة، وتخفيض حجم المنازعات الجبائية التي قد تنشأ بين المكلفين وإدارة الضرائب من جهة أخرى؛

8- إقامة تعاون وثيق بين إدارة الضرائب ومختلف الإدارات الحكومية مثل إدارة الجمارك والبنوك، قصد تزويد إدارة الضرائب بما تحتاجه من معلومات وتوضيحات حول نشاط المكلفين، ونشير أن ذلك التعاون يجب أن يتحقق بين مختلف الإدارات الحكومية مثل إدارة مفتشية الضرائب وإدارة تحصيل الضرائب حتى يسهل متابعة وضعية المكلفين؛

9- توفر نظم الأجور التي تكفل حصول موظفي الإدارة الجبائية على أجور تتناسب مع طبيعة وأبعاد ما يضطلعون به من مسؤوليات، وعلى مكافآت تشجيعية تنطوي على حوافز فعالة[2].

---

[1] ناصر مراد، **مرجع سابق**، ص- ص،115-116.

[2] هاني محمد حسن شبيطة، **حدود التوازن بين سلطات الإدارة الضريبية وضمانات المكلفين**، مذكرة ماجستير في المنازعات الضريبية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006، ص 45.

المبحث الثاني: تطور الإدارة الجبائية في الجزائر

المطلب الأول: تطور الإدارة الجبائية من الاستقلال إلى سنة 2000

تميزت الإدارة الجبائية بالضعف الناتج عن نقص فاضح في الإمكانيات البشرية، من حيث عددها وعدم كفايتها وعدم كفاية الإمكانيات والوسائل المادية التي كانت دون المستوى المطلوب.

أولا:الإمكانيات البشرية

يتجسد ضعفها في مظهرين احدهما يغطي الجانب الكمي والآخر يغطي الجانب الكيفي.

1. من الناحية الكمية:

أمام الانفتاح الاقتصادي الذي عرفته الجزائر في هذه المرحلة، وما أنجر عنه من زيادة في عدد المشاريع الاقتصادية، خاصة بعد التخلي التدريجي للتسيير الإداري كأسلوب التسيير الاقتصادي وفتح الباب للمبادرات الفردية وأصحاب رؤوس الأموال للاستثمار في شتى الميادين، كانت النتيجة الحتمية لذلك ارتفاع في عدد المكلفين والملفات المعروضة للدراسة بشكل كبير، لكن هذه الزيادة في عدد المكلفين لم تسايرها زيادة مماثلة من الناحية الكمية لأعوان الإدارة وموظفي الإدارة الضريبية، حيث أن هذه الأخيرة وجدت نفسها أمام مهام ضخمة يصعب التحكم فيها من جهة، ومن جهة أخرى فإن الإصلاحات الجبائية التي دخلت حيز التطبيق بالإضافة إلى إعادة تنظيم الإدارة الضريبية التي نشأ عنها بموجب المديريات الجهوية للضرائب، ولكن الملاحظ هو عدم التكافؤ بين وظائف هذه الإدارات وإمكانياتها البشرية.

2. من ناحية الكفاءة:

أدت الهجرة الجماعية للإطارات الاستعمارية فجر الاستقلال إلى تعطل وشلل تام للإدارة الجزائرية في شتى المجالات ،ولما كانت الحاجة ملحة ومستعجلة لتوفير الحد الأدنى من التسيير وخاصة تلك المتعلقة بالجانب التنظيمي والمالي، استوجب شغل المناصب الشاغرة بموظفين قليلي الخبرة والتأهيل[1]، مما انعكس سلبا بمرور الوقت على فعاليتها، لكن العامل الاستعماري ودوره في توريث إدارة جبائية قاصرة يبقى عاملا نسبيا.

إن إنشاء المديريات الفرعية سنة1985 استوجب عددا كبيرا من الإطارات لتقليد مناصب في غاية الأهمية كتلك المناصب الخاصة بنواب المدراء ورؤساء المكاتب غير أن هذه الإطارات قد تم استقدامها من مختلف مفتشيات وقبضات الضرائب المختلفة هذا التجديد لم يأت إلى حد ما بالنتائج المرجوة منه نتيجة للوضعية التي آلت بعد ذلك إليها الهياكل القاعدية والمتمثلة في المفتشيات والقبضات التي تم تسييرها من طرف أعوان إداريين لا يملكون الخبرة اللازمة لإدارة هذه المصالح إذ يفتقرون إلى دراية بالقواعد الأساسية للجباية وكان لهذا أثر بالغ الخطورة نظرا لكون عمليات تحديد أوعية

[1] منور أوسرير، أحمد حمو، **مرجع سابق**، ص 86.

مختلف الضرائب والرقابة تتطلب الخبرة والتجربة من بين العوامل التي ساعدت أيضا على عدم اكتمال كفاءة أعوان الإدارة الضريبية ذلك التنظيم الداخلي والمتمثل في الفصل بين المصالح الذي كان العمل به إلى غاية 1994مما جعل الأغلبية الساحقة من الأعوان تجهل أنواع الضرائب الأخرى والقواعد الخاصة بها،وهذا راجع لغياب دورات، أو برنامج مسطر من الإدارة لتمكنهم من الإلمام بمختلف أنواع الضرائب تماشيا مع الظروف الاقتصادية الراهنة.

ثانيا: عدم كفاية الإمكانيات والوسائل المالية

من بين العراقيل الرئيسية التي تحد من فعالية الإدارة الضريبية تلك المتعلقة، بالإمكانيات والوسائل المادية، هذه الأخيرة تعيق نجاح الإصلاحات الجبائية، بالنسبة للمقرات التي يزاول فيها الموظفون مهامهم لا يتوفر بعضها على أدنى شروط العمل الفعال والمريح، وما نلاحظه أن طبيعة مهام بعض مصالح الإدارة الضريبية تتطلب الحركة الدائمة والتنقل المستمر كما هو الحال، رغم الضروريات التي تقتضيها هذه المهام من وسائل للتنقل من سيارات وما إلى ذلك، إلا أن معظم مصالح الإدارة الضريبية عبر التراب الوطني المكلفة بهذه المهام لا تتوفر على الوسائل اللازمة لتنقلها بالإضافة إلى نقص اللوازم الضرورية لعمل المكاتب من الآلات الحاسبة الرقمية وغيرها هذا إلى جانب انعدام أجهزة التسيير الحديثة وأدنى تقنيات معالجة المعطيات والإحصائيات التي تصل إليها الإدارة الضريبية.

المطلب الثاني:تطور الإدارة الجبائية في الفترة 2001-2006

الشيء الملاحظ على الفترة التي سبقت الإصلاحات الجبائية، هو أن الإدارة الضريبية كانت تتميز بالعديد من النقائص والعيوب من حيث عدد الموظفين ومعدل التأطير، حيث كان يتوجب على كل موظف أن يتكفل ب 300 في المتوسط، بينما يقوم موظفي دول أخرى بالتكفل ب 100مكلف فقط، أما معدل التأطير فكان في حدود 4% [1].

لقد قامت الجزائر بإصلاح الإدارة الضريبية وذلك من خلال إعادة تنظيم الإدارة الضريبية في حد ذاتها بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات الجبائية.

الفرع الأول: إعادة تنظيم الإدارة الجبائية

لقد أجريت عدة إصلاحات على التنظيم الإداري للمصالح الجبائية وذلك من أجل خلق جسور للترابط بين مختلف هياكله التنظيمية وإضفاء نور من التناسق والتكامل الذي كان يفتقر لهم في السنوات الماضية.

[1] منور أوسرير، أحمد حمو، **مرجع سابق**، ص 89.

الشكل رقم (01-01):هيكل المديرية العامة للضرائب بالجزائر

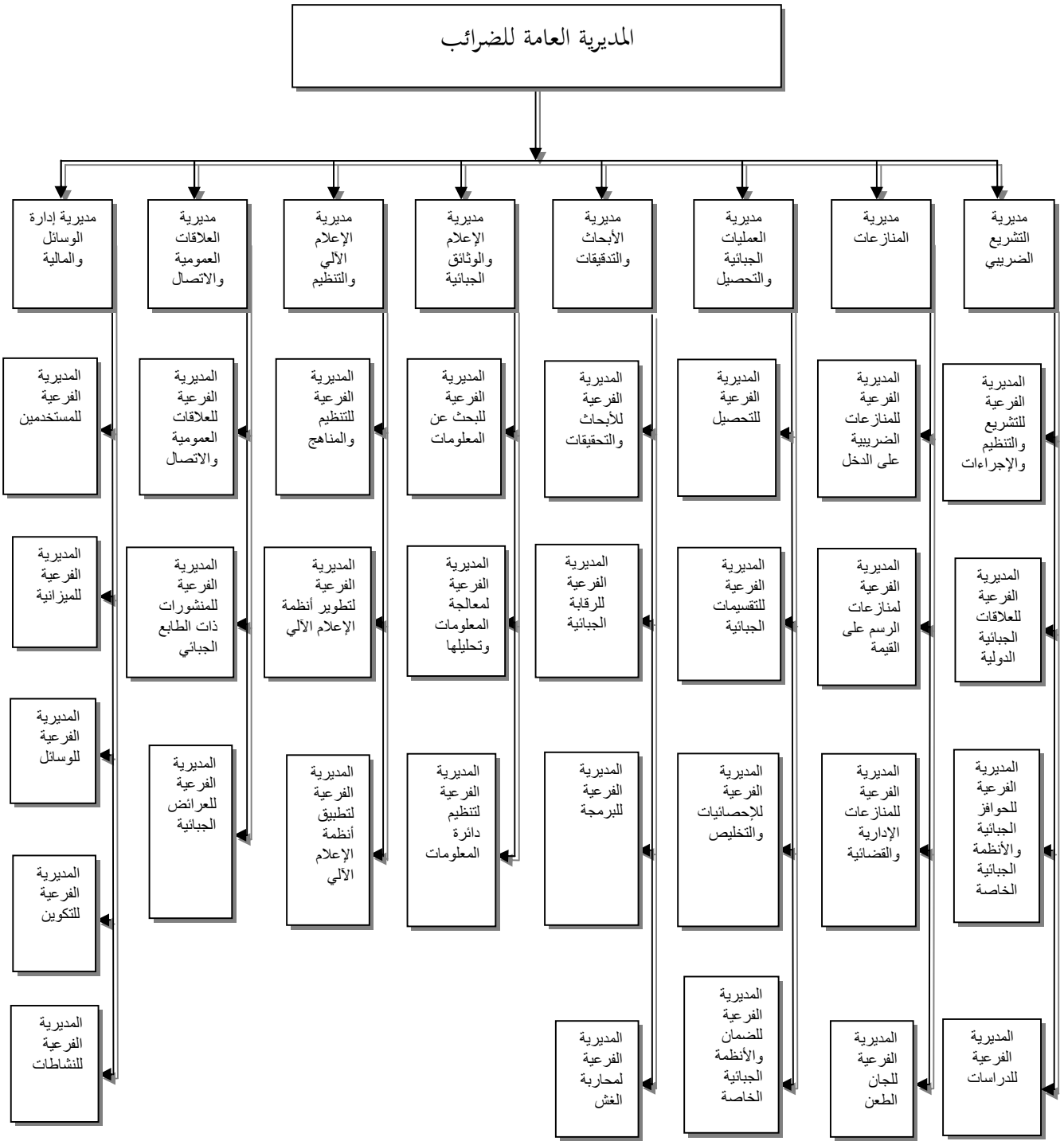

المصدر: عبد المجيد قدي: **دراسات في علم الضرائب**، مرجع سابق، ص280.

إن إعادة تنظيم الإدارة الضريبية الذي تبنته الجزائر منذ 1991 كان يهدف إلى توضيح مهام إدارة الضرائب بمستوياتها المختلفة، إذ أن المستوى المركزي يختص بإعادة المفاهيم والتقييم و المراقبة في حين نجد أن المستوى الجهوي يقوم بالتنسيق، أما على المستوى المحلي فيتم من خلاله تسيير الملفات الجبائية عن طريق المديرية الولائية للضرائب الممثلة بمفتشيات الضرائب وقباضات الضرائب.

بموجب المرسوم التنفيذي 60/91 الصادر في 23 فيفري 1991، تم أنشاء تسعة مديريات، جهوية تتوزع على النحو التالي: الجزائر، البليدة، الشلف، وهران، سطيف، قسنطينة، عنابة، ورقلة، بشار، هذه المديريات تتكفل بتنسيق ومراقبة عمل الإدارات الولائية. وهذا ما يبرزه الشكل التالي:

الشكل رقم(01-02):تنظيم المديريات الجهوية والولائية

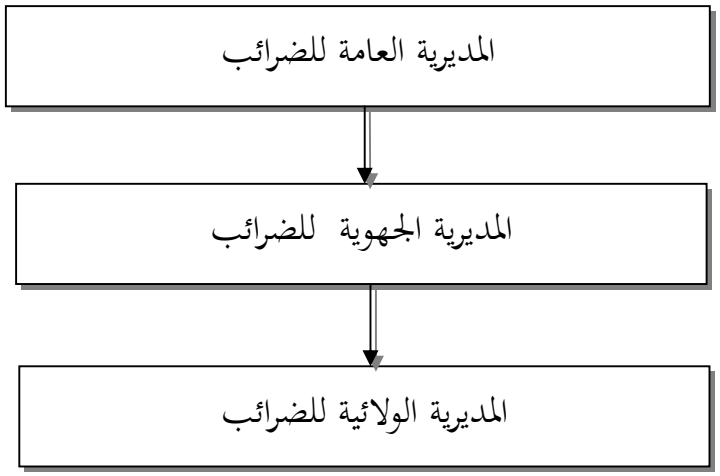

المصدر: من إعداد الطالب، بتصرف عن: منور أوسربر، أحمد حمو، المرجع السابق، ص 82.

لقد شهدت بداية القرن الحالي (ق21)شروع البلاد في إعداد المشروع الخاص بإعادة تنظيم الإدارة الضريبية بهدف مواكبة التطورات الحديثة، و التحكم بشكل فعال في تسيير المكلفين بالضريبة حيث قامت هذه الأخيرة بالتكيف مع المعطيات الجديدة ووضعت قواعد سير متجانسة و حديثة سواء على المستوى التشريعي أو على المستوى التنظيمي، حيث قامت بوضع عدد من النشاطات التي تهدف إلى تحقيق الإصلاح الجبائي، ووضع مشاريع إنشاء هياكل جديدة إبتداءا من سنة 2002[1]، حيث شرع في الانتقال إلى نمط إداري أفقي حسب الوظائف (الترقيم الجبائي، التحصيل، المنازعات، الرقابة...)، و نحو نمط إداري عمودي حسب أصناف المكلفين بإقامة مراكز الضرائب، ومديرية المؤسسات الكبرى[2].

[1] عوادي مصطفى، زين يوسف: **الرقابة الجبائية**، مطبعة سخري، ط2، الوادي، الجزائر، 2010، ص37.

[2] بوزيدة حميد، **النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)**، أطروحة لنيل شهادة :الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص82.

1.إنشاء مديرية كبريات المؤسسات:

إن عصرنة الإدارة الجبائية تتمثل في إنشاء مديرية كبريات المؤسسات وذلك منذ سنة 2001 وذلك عن طريق هيئة مكونة من قسم المالية العمومية لصندوق النقد الدولي(FMI) والمدير العام للضرائب، وفي سنة 2007 أصبح عمليا على المستوى المركزي.فهي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم2002-303 المؤرخ في 28-09-2002 والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 2005-494 المؤرخ في 26-12-2005 ولها صلاحيات على المستوى الوطني، ومكلفة بتسيير كل المهام معا وهي الوعاء والتحصيل والرقابة والمنازعات.وتنظم مديرية كبريات المؤسسات في خمس مديريات فرعية.[1]

- ✓ المديرية الفرعية لجباية المحروقات؛
- ✓ المديرية الفرعية للتسيير؛
- ✓ المديرية الفرعية للرقابة والبطاقيات؛
- ✓ المديرية الفرعية للمنازعات؛
- ✓ المديرية الفرعية للوسائل.

ويوضح الشكل الموالي المديريات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات.

الشكل رقم(01-03): الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات

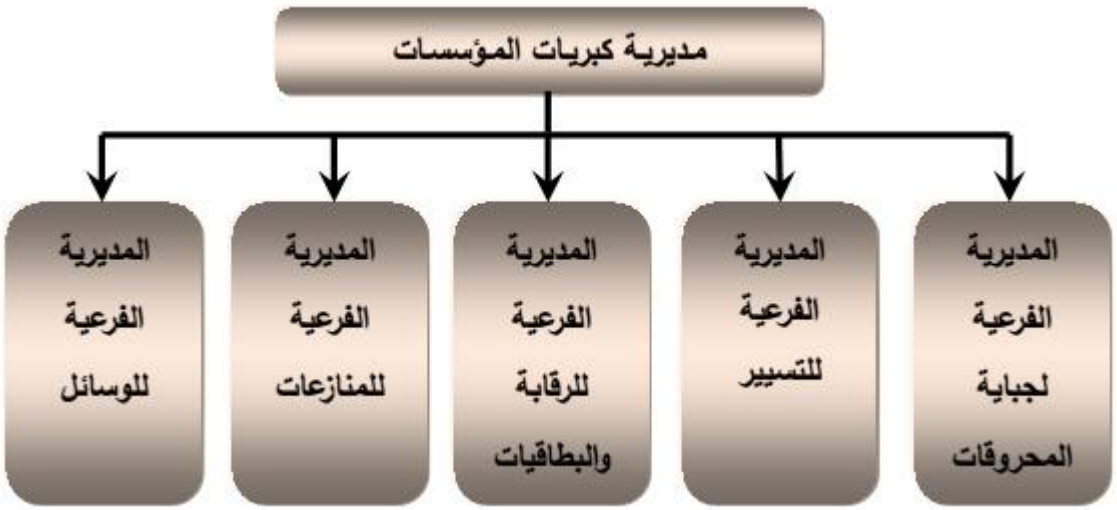

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد 19، المؤرخ في 2009/02/21، المتضمن المواد من 3 إلى 24من القرار الوزاري المشترك، ص 12-14.

[1] الجريدة الرسمية، المادة 02، رقم 20، 29 مارس 2009،ص 111.

2.إنشاء مراكز الضرائب:

تم إنشاء مراكز الضرائب استجابة لضرورة تحسين التسيير والرقابة الجبائية للمؤسسات المتوسطة الأشخاص الطبيعيين الخاضعين للنظام الحقيقي، وكذا أصحاب المهن الحرة. ويعتبر مركز الضرائب الملجأ الوحيد للمكلف، حيث يقوم هذا المركز بأعمال التسجيل ومتابعة التصريح، التحصيل وإحصاء الإرادات.

يتم تقسيم مراكز الضرائب حسب معيار عدد الملفات الجبائية إلى ثلاث أصناف[1]:

الصنف 1:لعدد الملفات الجبائية الأكثر من 8000 ملف.

الصنف 2: لعدد الملفات الجبائية الأكثر من4000إلى 8000 ملف.

الصنف 3:أقل من4000 ملف.

ويمثل الشكل الموالي المصالح التابعة لمركز الضرائب.

الشكل رقم (01-04): الهيكل التنظيمي لمراكز الضرائب.

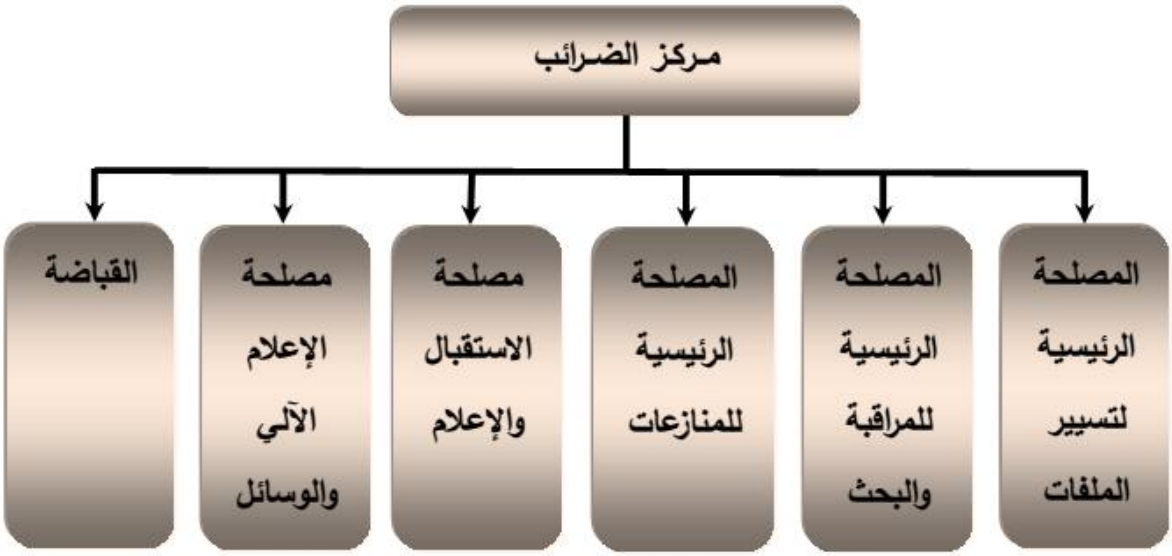

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على المادة: 21 من المرسوم التنفيذي رقم: 06-327، المؤرخ بتاريخ 2006/09/18، ص .11

3.إنشاء مراكز الضرائب الجوارية:

هي مراكز خاصة بصغار المكلفين الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة.

الفرع الثاني: تبسيط الإجراءات الجبائية :

في إطار تبسيط الإجراءات الجبائية تم إنشاء "الملف الجبائي الوحيد" الذي يتضمن تسيير مختلف الضرائب والرسوم المتعلقة بممارسة المكلف لنشاط ما على مستوى كل مفتشية ضرائب و القباضات المختلفة للضرائب.

[1] منور أوسرير، أحمد حمو، **مرجع سابق**، ص 90،91.

أما على صعيد التصريح بالمادة الخاضعة للضريبة فقد تم استحداث وثيقة واحدة يطلق عليها (G50)تتضمن تصريح المكلف بمداخيله بدلا من سبعة عشر (17)تصريح كما كان سائدا من قبل.

إن تبسيط الإجراءات الجبائية يقتضي بالضرورة تحسين الإمكانيات البشرية والمادية الجبائية فلا يعقل أن تكون الإجراءات الجبائية بسيطة في ظل غياب عدد كافي من الموظفين ونقص تأهيلهم وكذا غياب مقرات ووسائل مادية كأجهزة الإعلام الآلي بالقدر الكافي الذي يسمح بالوصول إلى المادة الخاضعة للضريبة.إيمانا منها بمدى أهمية العامل البشري في تطوير الجباية، قامت الجزائر بوضع برنامج تكويني لموظفي الضرائب قصد تجديد معارفهم وتكيفها مع التغيرات لموظفي النظام الضريبي دون أن ننسى دور كل من المدرسة الوطنية للضرائب ومعهد الاقتصاد الجمركي و الجبائي في تكوين الإطارات[1].

إن التطورات التي مرت بها الإدارة الضريبية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ما هي إلا مجرد إصلاح للوضع القائم وإحداث تحسينات في جميع المستويات دونما العمل على إعادة هندسة الإدارة الضريبية بأي شكل من الأشكال فيما عدا المراكز الجديدة المستحدثة (مديرية كبريات المؤسسات، مراكز الضرائب، مراكز الضرائب الجوارية) التي يلم تباشر العمل إلى الآن كما أن طريقة العمل فيها لن تتماشى مع مبادئ إعادة الهندسة التي تدعوا إلى التخلي عن الطرق التقليدية في العمل كاستعمال الملفات الورقية واستبدالها بالملفات الإلكترونية.

[1] منور أوسرير، أحمد حمو، **مرجع سابق**، ص-ص، 91-92.

المبحث الثالث: مفهوم وجودة التصريحات الجبائية

إن توفير وتقديم المعلومات الموجودة على مستوى التصريحات الجبائية لمستخدميها ليس هدفا في حد ذاته و إنما ضرورة أن تكون هذه المعلومات ذات محتوى نافع، فالاستغلال والتحكم الأمثل لهذه المعلومات يحقق نجاحا وضمانا لاستمرار وتطور المؤسسات حيث أن جودة أي نظام تتحدد بدرجة كبيرة على موثوقية مخرجاته.

المطلب الأول: تعريف التصريحات الجبائية وأهميتها

تمثل التصريحات الجبائية تلك الوثائق القانونية التي تربط بين المكلف بالضريبة ومصالح الإدارة الجبائية لتسهيل عملية الاتصال بينهما، وتحتوي هذه الوثائق على معلومات تعبر عن الذمة المالية وأرقام الأعمال المحققة من قبل المكلف، والتي تحدد أسس الأوعية الضريبية.

الفرع الأول:تعريف التصريحات الجبائية

يمكن التطرق إلى التعاريف التالية:

أولا: التصريح الجبائي هو عبارة عن مجموعة من البيانات المعالجة والمنظمة التي باستطاعتها التأثير على وعاء الضريبة سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة.

ثانيا: هي عبارة عن وثيقة يستلمها المكلف من إدارة الضرائب من أجل التصريح فيها برقم أعماله أو أرباحه أو تكاليفه...لخ، ثم يقوم بإرجاعها إلى مصلحة الضرائب لتكون كدليل إثبات تستعين به هذه الأخيرة لتحديد مبلغ الضريبة المناسب للمكلف[1].

حيث تراقب الإدارة الجبائية التصريحات والمستندات المستعملة لفرض كل ضريبة أو حق أو رسم أو إتاوة، كما يمكنها أن تمارس حق الرقابة على المؤسسات والهيئات التي ليست لها صفة التاجر والتي تدفع أجورا أو أتعابا مهما كانت طبيعتها، ويتعين على المؤسسات المعنية أن تقدم للإدارة الجبائية بناءا على طلبها،الدفاتر والوثائق المحاسبية التي تتوفر عليها[2].

[1] مداني بن بلغيث، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004،ص 191.

[2] المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 18-1 من قانون الإجراءات الجبائية، 2010،ص14.

الفرع الثاني: أهمية التصريحات الجبائية

يلتزم المكلف بالضريبة أو الغير بتقديم التصريح الذي يعتبر أفضل السبل في تقدير الوعاء الضريبي، وهو الأكثر انتشارا في التشريعات الضريبية المعاصرة، وللإدارة الضريبية كامل السلطات في مراجعة هذا التصريح ولهذا الأخير أهمية سواء للمكلف في حد ذاته أو لإدارة الضرائب:

أولا: أهمية التصريحات الجبائية بالنسبة للمكلف

- يعتبر التصريح الوسيلة الأكثر سهولة للمكلف،والتي تنمي له الشعور بالمشاركة في تحديد قيمة الضريبة المستحقة عليه فكلما شعر المكلف بأنه شريك في عملية تقدير وتحديد دخله الخاضع للضريبة كلما زاد التزامه[1]؛
- يضمن أسلوب التصريح العدالة بالنسبة للعبء الضريبي للمكلف،باعتبار أنه أدرى بوضعية السيولة الخاصة به وتترجم درجة الوعي الضريبي، والالتزام يكون بالتصريح أولا ثم التسديد على ما صرح به[2]؛
- إن رقمنة التصريحات الجبائية وجعلها الكترونية يوفر مزايا عديدة بالنسبة للمكلف بالضريبة خاصة المؤسسات، فالحصول على المعلومات الرقمية والبيانات الالكترونية أصبحت أكثر شيوعا وعلى نحو متزايد في العديد من الدول خاصة الأوروبية منها، حيث تطلب الإدارة الضريبية من المكلفين بتوفير المعلومات على شكل إلكتروني،ومثال على ذلك نجد دولة بلجيكا؛
- تعتبر التصريحات نتيجة النظام الضريبي التصريحي، والذي هو تلقائي ويرضي المكلف نفسه لأنه هو أدرى بمقدرته التكليفية ولذلك فإن الوعاء المحدد ينطلق من قناعته الذاتية في تحقيقه.

ثانيا: أهمية التصريحات الجبائية بالنسبة لإدارة الضرائب

مهمة الإدارة الجبائية صعبة مقارنة بالإدارات الأخرى، فهي مكلفة بتطبيق القانون الضريبي ومسئولة عن تحصيل الإيرادات مما يفسر أن قوة هذه الإداة أو ضعفها يترتب عليه وصول أو خسارة الدولة للحصيلة الضريبية، وفعالية الإدارة الضريبية لن تتحقق إلا من خلال تطبيق العديد من العوامل أهمها أن التصريح المقدم من قبل المكلف بالضريبة لا ينبغي أن تعتبره وسيلة تهديد وإنما وسيلة فعالة تمكنها من تتبع كل دخول المكلف، وعليه في هذا الصدد

[1] قحموش سمية،**دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية**، مذكرة ماجستيرفي العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة، 2013،ص 49.

[2] العياشي عجلان، **ترشيد النظام الجبائي الجزائري في مجال الوعاء والتحصيل"1992-2009"**،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص- ص،35-36.

يجب أن تكون بيانات التصريح وغرضه واضحين وأن يرفق بميثاق المكلف الذي يضمن حقوقه وواجباته، وتكمن أهمية التصريح بالنسبة لإدارة الضرائب في:

- يعطي التصريح لإدارة الضرائب المعلومات عن ميلاد ضريبة جديدة (ممول جديد)، حيث تصبح الإدارة على إطلاع بمكان مزاولة نشاط الكلف مما يتسنى لها مراسلته وحساب الضرائب وتحصيلها[1]؛
- يسهل التصريح العمل الملقى على كاهل الإدارة الجبائية، بحيث يمتاز بأنه يؤثر في الإجراءات والوقت حسب المادة الخاضعة للضريبة، وكذلك يخفض من احتمال حدوث المنازعات والاعتراضات؛
- ومن جهة ثانية فالتصريح الجبائي غير مكلف باعتبار أن هذا التأسيس كان ذاتيا،وبالتالي لا يمكن أن يطعن فيه من قبل مقدمه، والإدارة هنا أيضا لا تتحمل نفقات كبيرة في عملية التحصيل؛
- يعتبر نظام التصريح أداة اتصال بين المكلفين بالضريبة وإدارة الضرائب،وبالتالي له فعالية كبيرة في تمكين الإدارة من ممارسة المراجعة على جميع الأنشطة.حيث يبقي على الثقة المتبادلة بينهما[2].

المطلب الثاني: جودة التصريحات الجبائية وخصائصها

إن توفير وتقديم المعلومات الموجودة على مستوى التصريحات الجبائية لمستخدميها ليس هدفا في حد ذاته، وإنما ضرورة أن تكون هذه المعلومات ذات محتوى نافع، فاستغلال والتحكم الأمثل لهذه المعلومات يحقق نجاحا وضمانا لاستمرار وتطور المؤسسات حيث أن جودة أي نظام تتحدد بدرجة كبيرة على موثوقية مخرجاته.

ومنه يمكن قياس جودة التصريحات الجبائية والتقارير المالية بمدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (الملائمة، الموثوقية، القابلية للفهم، والقابلية للمقارنة، الثبات...)[3].

الفرع الأول :تعريف جودة التصريحات الجبائية

قبل التطرق إلى تعريف جودة التصريحات الجبائية لابد من معرفة معنى الجودة وجودة المعلومة

إن مفهوم الجودة ينطوي على مجموعة الخصائص والصفات التي يتمتع بها المنتج أو الخدمة لإشباع حاجات المستفيد، والمعلومة في حد ذاتها منتج يخضع لتقنيات الإنتاج والحفظ والمعالجة والمراقبة والمراجعة.

[1] نوي نجاة، **فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر"1999-2003"**،مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004،ص 53.

[2] عيسى بولوخ، **الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب والغش الضريبي**،مذكرة ماجستير جامعة الحاج لخضر،باتنة،2003-2004،ص 110.

[3] أحمد العماري، حكيمة مناعي، **ترشيد أداء المراجعين والمحاسبين الجزائريين للتقليل من مخاطر الانحراف في انتاج وتوصيل المعلومة المحاسبية**، مجلة علوم إنسانية، العدد 145، جامعة باتنة، 2010،ص 16.

أما جودة المعلومة فهي تمثل دقة وصحة المحتوى الفعلي للبيانات، وهياكل البيانات وقاعدتها،وبما أن المعلومات هي بيانات يتم تنظيمها ومعالجتها وهي ذات معنى تفيد في عملية اتخاذ القرار[1].

أولا: تعني الجودة في هذا المجال صحة ومصداقية المعلومات المقدمة والتي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، فالمعلومات الجيدة هي الأكثر فائدة، ولتحقيق ذلك لابد أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية، بما يحقق الهدف من استخدامها[2].

ثانيا: تبين جودة التصريحات الجبائية بجودة المعلومات، والتي تحدد من خلال الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتعزيز نوعية المعلومات المحاسبية.

الفرع الثاني: خصائص جودة معلومات التصريحات الجبائية

تتمثل أهداف التصريحات الجبائية في توفير المعلومات المفيدة لقابلة الغرض منها، حتى تكون هذه المعلومات مفيدة لتلبية الاحتياجات الضرورية لمستخدميها فلابد من توفير مجموعة من الخصائص النوعية،لذلك فإن الهدف الأساسي في تحديد هذه الخصائص النوعية للمعلومات هو استخدامها لتقويم مستوى جودة المعلومات المالية التي يتم عرضها والإفصاح عنها بالتصريحات.

أولا: الخصائص النوعية

1- الملائمة: تعني الملائمة أن تكون معلومات التصريح لها القدرة على إحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدميها، وحتى تكون المعلومات ذات فائدة يجب أن تكون ملائمة للغرض الذي أعدت من أجله. والملائمة مطلب أساسي للمعلومات للاستفادة منها في تقويم السياسات الإدارية ووضع الخطط والرقابة عليها[3].وحتى تكون المعلومات ملائمة لابد أن تتوفر فيها الشروط التالية:

[1] ليث علي الحكيم، عمار عبد الأمير زوين، **قياس جودة معلومات الوظائف الداعمة لعمليات إدارة علاقات الزبون**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 3، المجلد 11، العراق،2009، ص 81.

[2] ماجد اسماعيل أبو حمام، **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009، ص 22.

[3] بسام محمود أحمد، **دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية**،مذكرة ماجستير،الجامعة الاسلامية، غزة،2006، ص 22.

- التوقيت الزمني المناسب فيجب أن يكون وقت الحصول على المعلومات مناسب مع الحاجة إليها، أي أن تصل المعلومة إلى مستخدميها في الوقت المناسب فوصولها متأخرة يفقدها أهميتها وملائمتها؛ وهناك علاقة وطيدة بينهما، إذ أن المعلومات التي يكون توقيتها مناسب تؤثر على القرار الذي سيتم تبنيه[1]. مثل:التصريحات الشهرية والني تدفع قبل العشرين يوم الأول من الشهر الموالي بالنسبة للعمليات التي تمت في الشهر السابق مثل: الرسم على النشاط المهني(TAP) والرسم على القيمة المضافة(TVA). والتصريح السنوي قبل 20 أفريل من السنة الموالية؛
- التقييم فيجب أن تكون للمعلومات قيمة يمكن من خلالها مقارنة قيمتها مع تكلفة الحصول عليها؛
- القيمة التنبؤية أي أن تكون للمعلومات المحاسبية إمكانية تحقيق استفادة منها في اتخاذ القرارات؛

2- الموثوقية أو المصداقية: حيث تعرف الدكتورة رشا حمادة الموثوقية بأنها" المعلومات التي تخلو من الخطأ المادي والتحيز والتي يمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين لتمثل بصدق ما تقصد تمثيله أو ما يتوقع على نحو معقول أن تمثل، الأمر الذي يستلزم الإثبات للمعلومة، والتحقق من سلامتها وذلك ما يتطلب الالتزام بأكبر قدر ممكن من الحياد في القياس والإفصاح[2].وتكون المعلومة ذات مصداقية عند توافر الخصائص التالية:

- القابلية للتحقق: وهذه الخاصية مبدأ نسبي وهي تشير إلى وجود درجة عالية من الإتقان بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس طرائق القياس وهم بصدد فحص نفس المعلومة ونفس النتائج؛
- الصدق في العرض: ضرورة وجود مطابقة بين الأرقام والأوصاف المحاسبية من ناحية، والموارد والأحداث التي تتجه هذه الأرقام والأوصاف لعرضها من ناحية أخرى؛
- الحيادية: المعلومات يجب أن تكون محايدة أو خالية من التحيز صوب أي نتائج محددة مسبقا،فهي واجب على عاتق المسئولين.

3- الدقة: وتعني تجنب الأخطاء في المعلومات من خلال محاولة الحد من مستويات الأخطاء المسموح بها والتي تكون ذات مساس بعوامل عديدة مثل الوقتية والقيمة الحالية للقرارات المتخذة ،فالدقة تمثل تلك الصورة المعبرة التي

[1] ظاهر القشي، هيثم العبادي، **أثر العولمة على نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات الخدمات المالية في الأردن**، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد 72، جامعة القاهرة، 2009، ص 13.

[2] رشا حمادة، أثر **الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية**، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، المجلد 26، جامعة دمشق، 2010، ص 316.

تعكسها المعلومة عن الواقع، أما في بساطتها فهي تساعد مستعمليها في فهمها وتحليلها وعادة تكون الأخطاء نتيجة مايلي[1]:

- استخدام طريقة غير دقيقة لقياس وجمع البيانات؛
- عدم النجاح في إنتاج البيانات من المعلومات؛
- عدم تشغيل كل البيانات أو إهمال بعضها؛
- تغيير المعلومات العمدي، أو تزوير البيانات.

ثانيا: الخصائص الثانوية

هناك العديد من الخصائص الثانوية يجب توافرها في المعلومة إلى جانب الخصائص النوعية.

1- **الثبات والتماثل:** يعني الثبات استخدام نفس الطرق والأساليب في قياس وتوصيل المعلومات من فترة لأخرى، لكن إذا كان هناك أي تغيير فيجب التنويه إليه ليتم أخذه بعين الاعتبار من قبل المستخدم.

2- **قابلية المقارنة:** أي أنه يجب أن تعد المعلومات المتعاقبة بأسلوب يسهل على مستخدمها مقارنتها، مما يسهل بالتالي عليهم التعرف على أوجه الاختلاف من فترة لأخرى،كما أنها تشير إلى عرض البيانات المستخدمة للمفاضلة بين البدائل بأسلوب متشابه ومتناسق.

3- **الإفصاح بالكامل:** ويقصد به أن تكون كافة المعلومات الحالية والمستقبلية متاحة أمام المستخدمين، كما يجب أن تكون المعلومات لها علاقة بالأنشطة ببعضها في شكل مجموعة من التقارير التي تفيد في تحقيق فعالية النظام الإداري.

4- **القابلية للفهم:** إن القابلية للفهم يعد شرطا هاما للحكم على خلاصة استخدام المعلومات المالية والاستفادة منها ويعتمد ذلك على مؤشرين هما درجة الوضوح والبساطة ومستوى الفهم والإدراك والوعي لدى مستخدمي المعلومات[2].

- ويرى الباحث الدكتور(أحمد محمد إبراهيم خليل) على أنه: لا يمكن أن تقتصر جودة المعلومة على الخصائص السابقة فقط والتي إعتبرها كمعايير فنية، بل إن جودة المعلومات والتي تعني ما تتمتع به هذه الأخيرة من مصداقية وما تحققه

[1] لالوش غنية، **دور المعلومات في توجيه إستراتيجية المؤسسة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية**، جامعة الجزائر،2001-2002،ص22.

[2] قحموش سمية، **مرجع سابق**، ص 71.

من منفعة للمستخدمين وخلوها من التحريف والتضليل، وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية مما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها[1]. ولقد لخصها الباحث في الشكل التالي:

شكل رقم (01 – 05): معايير جودة المعلومة

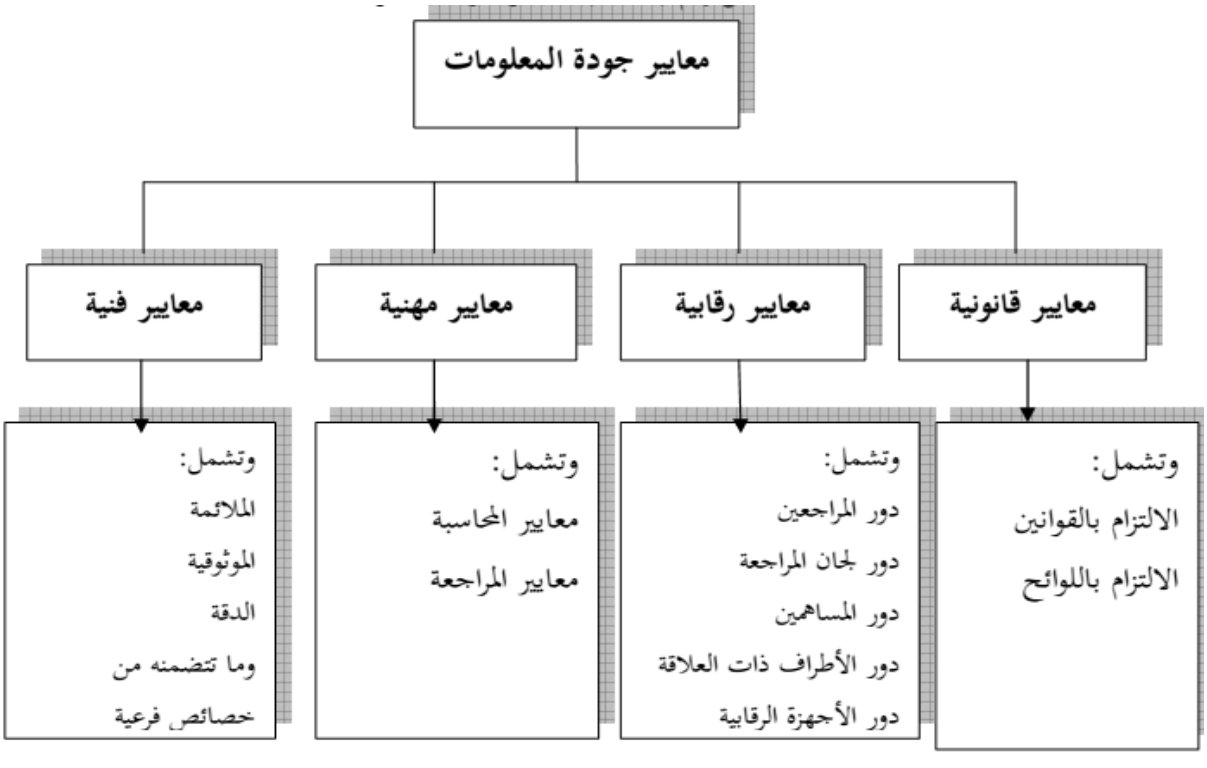

1

المصدر: محمد أحمد ابراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية،ورقة بحث،"ندوة السوق المالية السعودية-نظرة مستقبلية-"،جامعة الملك خالد، السعودية،نوفمبر، 2007، ص25.

أي أن جودة المعلومة لا تقتصر على جانب واحد فقط، فهي تشمل العديد من الجوانب التي لا تقل أهميتها عن الخصائص السابقة وتؤثر بشكل مباشر في تحقيق جودتها.

المطلب الثالث: العناصر المساهمة في جودة التصريحات الجبائية

إن طابع الجودة لا يكون على مستوى التصريحات الجبائية إلا إذا التزم المكلف جبائيا، ويعني الالتزام الجبائي نظريا الالتزام للقوانين الجبائية والتي تختلف من بلد لأخر، وهدف الإدارة الجبائية هو تشجيع وتعزيز الالتزام الجبائي الطوعي، وبالتالي تقليل الفجوة الجبائية.

[1] محمد أحمد إبراهيم خليل، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية**، ورقة بحث، ندوة السوق المالية، السعودية-نظرة مستقبلية- جامعة الملك خالد،نوفمبر 2007، متاح على الموقع http://www.jps-dir.com

ومن أهم العوامل المؤدية لزيادة الالتزام الجبائي نذكر:[1]

الفرع الأول: بالنسبة للمكلف

أولا:

المبادئ الأخلاقية والثقافية في المجتمع، والوعي الجبائي لدى المكلف تعكس مدى التزامه وتطبيقه للمبادئ القانونية في دفع الضريبة، فكلما كان الوعي الأخلاقي والجبائي و الائتمائي ضعيفا كلما زاد التهرب والعكس صحيح. من هنا يؤثر على كفاءة وجودة التصريح، فالتصورات الخاطئة لدى بعض المكلفين بأن التهرب الضريبي لا يسبب ضررا لأحد، والمصلحة الشخصية كون لديهم تصورا بأن مثل هذه الإيرادات الضريبية إلى أين تذهب وغيرها من الأفكار تؤثر على تصريحاتهم، فبالوعي الجبائي تحقق الفعالية والتحكم في نفقات الجباية وتؤسس وعاءا سليما ونحصل على حصيلة أسلم تعتمد على التصريح التلقائي للمكلف حيث يتأثر المكلف اتجاه الضريبة بعدة عوامل نذكر منها: البيئة التي يعيش فيها، درجة أداء الإدارة، الثقافة الجبائية، ودرجة ضبط القوانين الجبائية[2].

وللإشارة هناك من يرجع ضعف الوعي الجبائي لعدة عوامل نذكر منها:[3]

- اعتقاد الشخص بأنه يدفع للدولة أكثر مما يأخذ منها،وبأنه يستطيع الاستمرار في الانتفاع من خدمات الدولة حتى مع عدم دفع الضريبة، وذلك أن دفعها ليس شرطا للاستفادة من الخدمات العامة؛
- أن التشجيع الجبائي في كثير من الدول لا تؤثر فيه الشروط التي تبعث على إبرام أي قانون وتضفي عليه الهيبة لأنه يتمتع بخصائص تتنافى مع القيم التي تعطي القانون الاحترام والطاعة العمومية،وعدم عدالة جبائية بين المكلفين وينتج عن ذلك ردود فعل نفسية لدى المكلف تتناسب عكسيا و الوعي الجبائي؛
- وبشكل عام فالوعي الجبائي يختلف عند المكلفين باختلاف الشعوب والأمم فمثلا المكلف الأنجلوسكوني أو في دول أوروبا الشمالية هو أقل تهربا من الضريبة من المكلف اللاتيني، حيث يقدم تصريحه إلى الإدارة المالية بأمانة ولا يحاول اللجوء إلى الطرق الملتوية لتأخير الضريبة أو الهروب منها.

[1] Marti L.O, Wanjohi M.S., Magutu P.O, Mokoro J.M, Taxpayers' Attitudes And Tax Compliance Behavior In Kenya , African Journal Of Business & Management, Aibuma Publishing, April 2010, p114.

[2] عجلان العياشي، **مرجع سابق**، ص 47.

[3] خالد الخطيب، **التهرب الضريبي**، مجلة جامعة دمشق، العدد02، المجلد 16، 2000، ص 166.

ثانيا:

الخوف من احتمال الكشف بعد المراجعة الجبائية: لقي احتمال الكشف اهتمام الكثير من الباحثين حيث ادعى "أليغهام" أن دافعي الضريبة سوف يقومون بالتصريح دائما بدخلهم بشكل صحيح، إذا كان احتمال الاكتشاف عاليا ويلعب هذا الأخير دورا هاما في الإبلاغ عن سلوك دافعي الضريبة، وتشير النتائج إلى أنه كلما ارتفع عدد عمليات المراجعة الجبائية واحتمال الكشف يعمل هذا على تشجيع دافعي الضريبة على الالتزام والامتثال للقوانين الضريبية والإبلاغ بدقة عن دخلهم[1].

الفرع الثاني:بالنسبة لإدارة الضرائب

أولا:

إن فعالية النظام الجبائي والذي تعتبر المراجعة الجبائية أحد محاوره الهامة يمكن الإدارة الضريبية من الوصول إلى أعلى درجة من اليقين ومن افتراض الدقة والصدق في بيانات المكلف، فمهمة الإدارة الجبائية الأساسية تنفيذ القوانين الضريبية وقوة الإدارة قد تؤدي إلى إحكام الرقابة والوصول إلى كل حقوق الخزينة كاملة غير منقوصة[2].

ثانيا:

وجود نظام فعال للمعلومات تتدفق من خلاله المعلومات المناسبة، وفي الأوقات المناسبة، ودرجة الإفصاح والشفافية التي يجب أن تتمتع بها تلك المعلومات، حيث يلعب تطبيق تكنولوجيا المعلومات دورا هاما من خلال بناء العلاقة بين المكلف والإدارة الجبائية على العمليات وبناء فرق العمل وتناقل المعلومات بين الدوائر، وتحسين تصميم العمليات وتعزيز المهارات وتطبيق الرقابة الوقائية.

ثالثا:

تبسيط التصريحات الجبائية: إن أهم ما يميز الأنظمة الجبائية ذات الطابع التصريحي هو التصريحات الجبائية والتي تتطلب على الأقل مستوى معقول من البساطة هذه البساطة يمكنها ان تساعد المكلفين بالضريبة لإتمام تصريحاتهم بدقة وزيادة الالتزام الضريبي[3].

---

[1] Palil. M.R , Fariq. M. A, Determinants Of Tax Compliance In Asia A Case Of Malaysia , European Journal Of Social Sciences, Volume 24, Number 1, 2011, P14.

[2] هشام راضي هشام التاية، **النظام القانوني للإدارة الضريبية في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2004، ص 122.

[3] جغلوف ثلجة نوال، **التدقيق الضريبي، بحث عن الكفاءة الضريبية أم التهرب الضريبي**، الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر، جامعة سكيكدة، 2010، ص 5.

وكمثال على ذلك نجد أن الدنمارك وكندا ونيوزيلندا من الدول السباقة التي أقدمت على تبسيط تصريحاتها الجبائية، عن طريق التقليل من عدد الصفحات لتسهيل وزيادة الالتزام الجبائي والطوعي بين المكلفين.

خلاصة الفصل:

تلعب الإدارة الجبائية دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية، وتعد طرفا لا يمكن تجاهله وغض النظر عنه، فكل مؤسسة اقتصادية كما لها التزامات مالية اتجاه دائنيها، لها التزامات جبائية اتجاه إدارة الضرائب، وهذه الالتزامات الجبائية ليست مجرد مبالغ مالية تسددها المؤسسة فحسب بل إن الأمر يتعدى ذلك إلى التدخل في فرض جملة من الطرق والإجراءات الجبائية والمحاسبية لها أثر على كم ونوع المعلومات المنتجة من قبل كل مؤسسة.

و بما أن الإدارة الجبائية تمثل القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها نجاح النظام الضريبي أو فشله من خلاله نجاح أو فشل السياسة الضريبية للدولة، لذلك فإن أي تحرك جاد لإحداث تغيير جذري وشامل لهذا النظام لا بد أن يشمل التنظيم الإداري المتمثل في الإدارة الجبائية.